



Trade Openness with Abundant Resources and Economic Growth in Iraq for the Period 2000-2020

Dr. Shaima Muhammad Najeb**Assist. Prof**College of Administration & Economics
University of Zakho-Iraq**Dr. Hazzaa Dawood Salman****Assist. Prof**College of Administration Science & Finance
Alkitab University-Kirkuk-Iraq

ARTICLE INFORMATION

Received: 11 Oct., 2023

Accepted: 6 Nov., 2023

Available online: 31 Dec., 2023

PP. 385-406© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

Corresponding author:

DR. [Hazzaa Dawood](#) SalmanDr. Shaima Muhammad Najeb
College of Administration and
Economics - Mosul University -
Mosul - Iraq**Email:** Shaima.najeb@uoz.edu.krd

Abstract

The abundant resource in the economic growth of the Iraqi economy, which is characterized by being a rentier economy, and to demonstrate the impact of that economic relationship between the two variables. To achieve this goal, the research used autoregression of distributed lag, and after testing the stability of the explanatory variables, moving towards the ARDL methodology.)) Developer, which showed that there is complementarity between the variables of the study in the short and long terms. The research assumes that reliance on the abundant natural resource negatively affects real economic growth in Iraq, which has a rentier structure, during the period 2000-2020. The research arrived at this through estimating the effect parameters and testing Causality in the long term: There is a positive relationship between trade openness and the degree of dependence on the abundant resource for economic growth in Iraq. That is, the greater the dependence on oil in the long term, the Iraqi economy will lead to a reduction in economic growth and the growth in Iraq will become impoverished, due to weak dependence on sectors. Other economic. The positive relationship is affected positively by the factor of abundance of natural resources, and negatively by the degree of dependence on them. However, this relationship between the explanatory variables did not show complete agreement according to the logic of economic theory for some of the variables used in the research and the explanatory variables represented by (the fixed capital formation ratio, and labor productivity, the ratio Spending on human capital is represented by public development spending on education in addition to development spending on health/total public spending, and the degree of dependence on the abundant resource represented by the ratio of oil exports/total exports, and we adopted the dependent variable as the average per capita share of GDP. It has been shown from Results

Keywords: *abundant natural resource, real economic growth, rentier economy, Iraq.*



الانفتاح التجاري بالموارد الوفير والنمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٠



الدكتور هزاع داود سلمان

الدكتورة شيما محمد نجيب جميل

أستاذ مساعد

أستاذ مساعد

كلية العلوم الادارية والمالية – جامعة الكتاب
كركوك- العراق

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة زاخو
زاخو- العراق

المستخلص

يهدف البحث الى قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والموارد الوفير في النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي الذي يمتاز بكونه اقتصادا ريعيا ، وبيان اثر تلك العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، وبعد اختبار استقرارية المتغيرات التفسيرية ، التوجه نحو منهجية (ARDL) المطور، والتي أظهرت بانه يوجد تكامل بين متغيرات الدراسة في الاجلين القصير والطويل يفترض البحث بان الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق ذو البنية الريعية خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٠٠ ، وقد توصل البحث من خلال تقدير معاملات الاثر واختبارات السببية في الاجل الطويل وجود علاقة تجاري ودرجة الاعتماد على المورد الوفير في النمو الاقتصادي في العراق، اي كلما زاد الاعتماد على النفط في المدى الطويل سيقود الاقتصاد العراقي الى خفض النمو الاقتصادي ويصبح النمو في العراق نموا مقفرا ، وذلك لضعف الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الا أن هذه العلاقة بين المتغيرات التفسيرية لم تظهر توافقا تاما وفق منطوق النظرية الاقتصادية لبعض المتغيرات المستخدمة في البحث والمتغيرات التفسيرية متمثلة ب(نسبة تكوين راس المال الثابت ، وإنتاجية العمل ، نسبة الإنفاق على راس المال البشري متمثلة بالإنفاق العام التنموي على التعليم مضافا له الإنفاق التنموي على الصحة /اجمالي الإنفاق العام ، ودرجة الاعتماد على المورد الوفير ممثلا بنسبه الصادرات النفطية/ الصادرات الاجمالية ، واعتمدنا المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي .
الكلمات المفتاحية: المورد الطبيعي الوفير، النمو الاقتصادي الحقيقي ، الاقتصاد الريع ،العراق .

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٢/١٠/١١

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/١١/٦

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/٣١

المجلد: (٦)

العدد: (١٠) لسنة ٢٠٢٣م

جامعة الكتاب – كركوك – العراق



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر
للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها
بموجب ترخيص

ل (Creative Commons Attribution)
(CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام،
والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع
للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس
العمل الأصلي بشكل صحيح

الاقتباس:

الدكتور شيما محمد نجيب جميل

الدكتور هزاع داود سلمان (٢٠٢٣)

” ”

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

الانفتاح التجاري بالموارد الوفير والنمو

الاقتصادي في العراق للفترة 2000-

٢٠٢٠

<https://doi.org/>

P-ISSN:1609-591X

E-ISSN: -X

المقدمة

النظام الاقتصادي السائد في العراق هو نظام ريعي بني على محورية النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، وعلى المستوى الداخلي يتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدولة الريعية، ويعتمد الاقتصاد العراقي على مورد طبيعي واحد وهو النفط ، متوفر في الطبيعة بشكل خام وله علاقه بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ولذا يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ويعد من القضايا المثيرة للجدل ، الفكرة هي ان التجارة الدولية هي المحرك للنمو الاقتصادي ، وذلك منذ تقويض الفكر التجاري وبزوغ المدرسة الكلاسيكية على يد ادم سميث ، وتجد الفكرة اساسا لها في ثانيا النموذج الكلاسيكي للتجارة الدولية (Ricardo,Smith) الذين ارجعا علاقة تحرير التجارة بالنمو الى الدور الذي يمكن ان تمثله هذه العملية في قيادة البلدان الداخلة في التجارة إلى التخصص ، الذي يؤدي بدوره الى الكفاءة في تخصيص الموارد الامر الذي يقود الى تعزيز النمو الاقتصادي ، (Idris,2016) ، وقد أكدت نماذج النمو التي بنيت على النماذج الحديثة للنمو الداخلي على الدور الذي تمثله التجارة والانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي. اما حالة الدول الريعية المعتمدة على إنتاج وتصدير الموارد الأولية تخضع لاعتبارات خاصة ، وعندما نتحدث عن التجارة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد طبيعي واحد يصدر بشكل خام وباسعار زهيدة والاثار التي تخلفها هذه العملية على النمو الاقتصادي وبهذا تعد إسهامات كل من Singer,Prebisch من خلال اطروحة التدهور التجاري طويل الأمد في الدول النامية ، وإسهامات Bhagwati في النمو المفقر خير مثال على ذلك ونستنتج مما سبق ان هذه الدول تواجه العديد من التحديات ، الامر الذي يحد من قدرتها في الحصول على مكاسب الانفتاح التجاري و بعض الدول النفطية خير مثال على ذلك ومنها العراق . ولكون قطاع التجارة العراقي يعتمد على الصادرات السلعية التي تتركز في قطاع النفط ، اذ ان نسبة الصادرات النفطية / الصادرات الاجمالية لم تنخفض وانما تمتاز بالتزايد للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٠ وبلغت %94.61 ، ولكون العراق بلدا منفتحا على الخارج وان درجة الانفتاح مفاة بمتغير التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) / اجمالي الناتج المحلي ، بنسبة %٩٢ اي بمتوسط %٧٥ واصبح بعد ٢٠٠٣ التوجه يميل اكثر لزيادة الانفتاح على العالم الخارجي ، لذا يهدف بحثنا الى قراءة العلاقة بين المورد الوفير والنمو الاقتصادي لنبين هل الطبيعة الريعية والاعتماد على المورد الوفير (النفط) أثرت سلبا أم إيجابا بذلك.

الاهمية

البحث منطلق من اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد الطبيعي الوفير الذي يعتمد اقتصاده على الصادرات النفطية بصورة رئيسة في تكوينه لإجمالي الناتج المحلي ، وهو مورد غير متجدد لذا لا بد من البحث عن موارد اخرى تخدم الاقتصاد وعلى ان تكون متجددة ويمكن تنميتها لكي يتم الاستمرار في استخدامها مورداً اقتصادياً على المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

المشكلة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا ، ويتميز بوفرة الموارد الطبيعية (كالنفط ، والغاز وبعض الموارد الطبيعية غير المتجددة) ، إذ يعتمد الاقتصاد على تلك الموارد بشكل رئيسي دون الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الاخرى ، كما ويساهم الاقتصاد الريعي في العراق بزيادة التبادل التجاري والانفتاح على العالم الخارجي ، من خلال تصدير اوسع للموارد الطبيعيه الوفيرة بشكل خام وهذا يقود إلى النمو المفقر ، أي الضعف التنموي في عمق الاقتصاد ، بل الاعتماد على مورد ايل للنضوب وغير متجدد يعمل على خفض النمو الاقتصادي عبر الزمن زعدم التوصل إلى التنمية الاقتصادية . الفرضيه :يفترض البحث بأن الاعتماد

على المورد الطبيعي الوفير يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق ذو البنية الربعية خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٠٠ .

الهدف

يهدف البحث المقياس درجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي مع التركيز على ربيعة الاقتصاد للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٠ .

المنهجية

تناول البحث ، المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، إذ يتم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال قراءة الدراسات السابقة، والإطار النظري والمفاهيمي ، كما يتم وباستخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية، واختيار فرضية البحث من خلال التواصل مع الاسلوب الكمي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، واجراء التحليل الإحصائي والاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL) ، والتكامل في الأجل القصير والطويل للتوصل الى اختبار الفرضية وتحقيق هدف البحث ، وقسم البحث الى فقرتين وهما :

أولاً - الأنموذج النظري والمفاهيمي

ثانياً - الجانب التطبيقي : قياس وتحليل المورد الوفير والنمو الاقتصادي في العراق.

أولاً- الأنموذج النظري للدراسة والدراسات السابقة

١- الدراسات السابقة

يوجد العديد من التنظيرات التي تركز على الاقتصاد الريعي في استخدامها مورداً طبيعياً يعتمد عليه الناتج.

الجدول (1) الدراسات السابقة

سلسل	اسم الباحث	عنوان الدراسة	الفترة الزمنية واداة الدراسة	العينة	المذ هج
	Ampofo, et al., 2020	Total natural resource rents, trade openness and economic growth in the top mineral-rich countries: اجمالي عائد الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالمعادن	بيانات السلاسل ١٩٧٠-٢٠١٣	سلسلة زمنية لمؤشرات البنك الدولي للصادرات النفطية وهيكل التجارة الدولية مع النمو الاقتصادي	التدليل الوصفي والتحليل القياسي بطريقة ARDL مع الاتجاه - واكتشاف العلاقة السببية باختبار كرانكر
أهم النتائج					
١- نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائية لمؤشر الصادرات النفطية كمورد طبيعي والنمو الاقتصادي بعد التحكم في ريع المورد الطبيعي					
٢- علاقة طردية وموجبة بين الانفتاح التجاري مع النمو .					

<p>المنهج التحليلي القياسي لاختبار التكامل المشترك Johansen للتحقق من ترتيب تكامل المتغيرات خلال PP,ADF لاستقصاء العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات</p>	<p>شملت عينة كبيرة ل ٦١ دولة هدفت الى دراسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتحكم في بعض المتغيرات الاخرى منها تركيبة الصادرات ودرجة تركزها .</p>	<p>بيانات السلاسل الزمنية ١٩٩٤-٢٠٢١</p>	<p>Trade openness, export structure, and labor productivity in developing countries: الانفتاح التجاري وهيكل الصادرات وانتاجية العمل في الدول النامية</p>	<p>Ismaila,sajo &kacou et-al,2021</p>	
<p>أهم النتائج والمقترحات اذ توصلت الدراسة إلى نتائج ومنها: ١- نمو انتاجية العمل يعمل على زيادة النمو الاقتصادي ولايستفاد من الانفتاح في دول أخرى. ٢- الاعتماد على الصادرات الاولية من شأنه ان يخفض النمو الاقتصادي في المدى الطويل. ٣- تشير الدراسة الى أن التحكم في الموارد الطبيعية يعمل على تحسين دور الانفتاح في تحقيق النمو الاقتصادي .</p>					
<p>التحليل القياسي بطريقة ARDL لتبيين العلاقة بين المتغيرات ومن خلال مورد النفط تبين بوجود علاقة طويلة المدى ومعنوية بين مورد النفط والاقتصادي</p>	<p>من خلال مؤشرات عديدة للانفتاح الاقتصادي معبرا عنها: بصافي التجارة الخارجية ومؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومتغير النفط كمورد طبيعي مع النمو الاقتصادي</p>	<p>بيانات السلاسل الزمنية من ١٩٧١ - ٢٠٠٩</p>	<p>The relationship between natural resources rents, trade openness and economic growth in Algeria العلاقة بين ريع الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.</p>	<p>Hamdi, H., & Sbia, R. (2013).</p>	
<p>أهم النتائج: ١- طبقت الدراسة على الاقتصاد الجزائري وتبين من النتائج بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل. ٢- وجود أثر سلبي للتجارة الخارجية على عوائد وإيرادات الموارد الطبيعية في الجزائر.</p>					
<p>التحليل القياسي بطريقة Panal data لتبيان العلاقة بين المتغيرات ومن خلال مورد النفط</p>	<p>الانفتاح التجاري بمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الطاقة معتمدة على مورد النفط والعمق المالي ومعدلات النمو الاقتصادي</p>	<p>بيانات السلاسل الزمنية من مؤشرات التنمية للبنك الدولي لدول الخليج العربي للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢)</p>	<p>Development role of GCC Foreign Trade under Resources Curse, Openness and Institutional Quality. الدور التنموي للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي</p>	<p>Mohamed, Nashwa Mostafa Ali. (2018).</p>	

تبين بوجود علاقة ومعنوية بين الانفتاح التجاري المعتمد على صادرات النفط والنمو الاقتصادي					
أهم نتائج الدراسة: تناولت الدراسة جميع دول الخليج العربي باعتبارها دولا ريعية، وتوصلت الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي بعد التحكم في الاعتماد على مورد النفط					
التحليل الوصفي والتحليل القياسي باستخدام panel data	هيكل التجارة الخارجية اسعار النفط الصادرات السلعية النمو الاقتصادي الحقيقي	بيانات سلاسل زمنية ل ٩٥ دولة من دول العالم للفترة ١٩٨٠-٢٠١٧	Oil curse, economic growth and trade openness . النفط والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري	Majumder, M. K., Raghavan, M., et al ٢٠٢١	
أهم النتائج: تناولت هذه الدراسة عينة من دول العالم ل ٩٥ دولة وتوصلت الى أن ١- ريع النفط ذو أثر سلبي على اقتصادات تلك الدول، وان تأثير الانفتاح ايجابيا حينما يتم التحكم في إيرادات الموارد النفطية، ويكون سلبيا عكس ذلك ٢- ان الدول النفطية ذات المورد الوفير فقيرة وهذا ما يسمى بلعنة الموارد أي أن البلدان الغنية بالنفط لاتعمل على تحسين النمو الاقتصادي وان الانفتاح التجاري هو وسيلة للحد من لعنة الموارد. ٣- وتبين من هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري يقلل من لعنة الموارد بنسبة ٢٥% لانه يتيح للبلدان من الحصول على اسعار تنافسية مواردها في الأسواق الدولية والوصول الى التقنيات المتقدمة لاستخراج الموارد بشكل كفوء					

المصدر : اعدت بالاعتماد على عدد من الدراسات.

ومما سبق جاءت فكرة بحثنا في دراسة وتحليل البنية الريعية ، وأثر المورد الطبيعي الوفير في العراق على النمو الاقتصادي ، وتختلف دراستنا عما سبقها من الدراسات الأخرى بكونها تطبيق على واقع الاقتصاد العراقي الريعي لقلّة الدراسات المهمة بهذا الشأن، فضلا عن أن الفكرة الرئيسية بان التجارة هي محرك للنمو الاقتصادي ولكن هل ينطبق هذا على الاقتصاد العراقي المعتمد على الصادرات النفطية في تصدير السع بصورة رئيسية الى بلدان العالم دون السلع الأخرى ، فضلا عن ان معظم الدراسات تشير إلى العلاقة الايجابية بين الصادرات النفطية وبين النمو الاقتصادي ، فهل ان المورد الوفير يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق في المدى الطويل ام بالعكس تماما يعمل على افقار النمو الاقتصادي وضعف الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة ، هذا ما سيتم إثباته من خلال البحث .

١- واقع الاقتصاد العراقي الريعي :

يعاني الاقتصاد العراقي من اعتماده على قطاع واحد فقط في تكوينه لإجمالي الناتج المحلي ، ويتميز بكونه اقتصادا ريعيا يعتمد قطاع الصادرات على قطاع النفط ، إذ تشكل صادرات العراق النفطية بشكل خام نسبة اكثر من ٩٠% ، يعد النفط ثروة طبيعية تحولت الى لعنة حسب ما يذكره الباحثين في الاقتصاد العراقي ، وقد اطلق عليها الاقتصادي فيرنون سمث (دم الشيطان) ، وذلك لكون تلك الثروة تغذي انعدام الكفاءة وتزيد من مركزية السلطة ، فضلا عن كونها تنشئ رأسمالية ، وتشجع زيادة الانفاق الحكومي بلا حساب ، في العراق ينادي الجميع بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتنوع الإيرادات الغير نفطية ولكن نقشل السياسة الاقتصادية بذلك ، لذا يتبين ان في العراق هناك نمو اقتصاديا يعتمد على النفط فقط والسبب ارتفاع أسعار برميل النفط إلى

١٠٠ \$ ، ولكونه موردا وفيرا ، فالاقتصاد الريعي العراقي يعتمد على النفط والغاز وهو اقتصاد حكومي ، وإن الحكومة هي اجهزة غير منتجة فضلا عن مصاريفها التي تبتلع الجزء الاكبر من الايرادات ولا يمكن للهيئة الحوكمية ان توسع حدودها لامتصاص البطالة اذ بلغ معدل البطالة في العراق لعام ٢٠٢٣ الى (١٦ %) ، (الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٢٣).

- في السنوات الأخيرة وخلال الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، أصبح اعتماد الموازنات السنوية على موارد النفط لا يقل عن نسبة ٩٤% وهي نسبة عالية جداً، وأن نسبة التخصيصات للنفقات التشغيلية في الموازنة تصل الى ٧٥% ولم يبقى للاستثمار بالمشاريع الإنمائية سوى نسبة لا تتجاوز ٢٥%، وأن مساهمة كل من القطاعين الزراعي والصناعي كانت ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل العراق معتمداً على موارد النفط في تلبية احتياجاته. (العبدلي وآخرون ، ٢٠١٠ ، ١٢٨)
- بالرغم من وجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز في العراق ولكن لن تستمر عوائد النفط الى ما لا نهاية في تغطية احتياجات البلاد من الموارد المطلوبة وخاصة الاستثمارية منها، بالتالي ستدهور الأحوال عندما يتضاعف عدد السكان خلال العقدين أو الثلاثة القادمة، والدلائل تشير الى أن موارد النفط لن تبقى على معدلاتها الحالية، بسبب تناقص أسعار النفط عالمياً لما يشهده العالم من توسع في إنتاج الطاقة المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الذرية والمصادر الأخرى، إذ أن النفط لم يعد عنصر الطاقة الأول عالمياً كما كان في السابق ولا السلعة الأولى اقتصادياً، وإنما ستكون سلسلة المعادن الفلزية وغير الفلزية إستخراجاً وتصنيعاً وكذلك المنتجات الزراعية اللازمة لتأمين الغذاء بأنواعها والصناعات التحويلية وتكاملها هي التي تنصدر الطلب العالمي على تلك المنتجات وتكون مجدية اقتصادياً على المستوى القطري والعالمي في المستقبل. (الدليمي ، ٢٠٢٣ ، ٢٥٠ - ٢٦٠)

٤- خصائص وسمات الاقتصاد العراقي الريعي :

هناك العديد من السمات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي الريعي ومنها مايلي: (الدليمي ، ٢٠٢٣ ، ٢٥٦)

- يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً وحيد الجانب، وتشكل صادراته السلعية مواد اولية بشكل خام ، متكونه من النفط، والغاز اللذين يشكلان مصدرين اساسيين من الصادرات .
- يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً غير انتاجي، إذ تشكل مساهمة قطاع الخدمات نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- يعد الاقتصاد العراقي الريعي مستورداً عالياً للسلع الاستهلاكية ، وسوقاً لتصريف السلع والخدمات المستوردة من الخارج من دول إقليمية دولية، وخاصة من البلدان الرأسمالية كما وتحقق الشركات الأجنبية ارباحاً خيالية، ناهيك عن غياب الجودة النوعية للسلع والخدمات المستوردة من خلال غياب الرقابة الحكومية على السلع والخدمات المستوردة.
- تتميز دولة الاقتصاد الريعي في سوء الإدارة الاقتصادية والمالية ، وتفشي الفساد المالي والإداري بشكل واسع. (العبدلي وآخرون ، ٢٠١٠ ، ١٣٠)
- اهم خصائص الاقتصاد العراقي ، هو تفشي البطالة والفقر والبؤس والمجاعة وتنامي معدلات المديونية الداخلية والخارجية ، وتخريب منظم للقطاع الصناعي والزراعي والتعليم والصحة وتعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.
- اهم ما يميز دولة الاقتصاد الريعي في العراق ، هروب راس المال الوطني للخارج وعبر وسائل متعددة، وان راس المال الوطني المهرب يخدم اقتصاديات الدول الأجنبية ويلحق الضرر الكبير للاقتصاد الوطني.
- يعاني الاقتصاد الريعي في العراق من أزمات مستمرة ومتعددة ، وهي تحمل طابعاً بنويًا وسبب هذه الازمة البنوية يكمن في الاساس الاقتصادي للنظام الحاكم والمتمثل بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. (الدليمي ، ٢٠٢١ ، ٧٠٢)

٥- سلبيات الاقتصاد العراقي الريعي : (الدليمي ، ٢٠٢١ ، ٧٠٥)

النظام الاقتصادي السائد في العراق هو نظام ريعي بني على محورية النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، وعلى المستوى الداخلي يتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدولة الريعية، حيث تتحكم

الدولة على موارد النفط وإنفاقها، بينما تستحوذ طبقة معينة من المستثمرين على الفرص الاقتصادية الرئيسية المنبثقة من النفط، ومن أبرز ما يميز إدارة إنتاج النفط وتوزيع عائداته هو خروجها عن نطاق السيطرة الوطنية، ولتجسد ذلك على مستوى الاعتبارات الخارجية حيث إخضاع الإنتاج لتغيرات سوق النفط العالمية وتقلبات أسعاره، وتعاطي الحكومات مع عائدات النفط، حيث في سنوات الطفرة النفطية يتم التعامل مع عوائد النفط عبر سياسات التدوير السريع للعوائد، مما يعني الاستخدام غير مقنن وغير الرشيد لها، دون رؤية مستقبلية تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة ومصالح الأجيال القادمة، ولذلك يزداد الاستهلاك وتتفشى الحمى العقارية. أما في مراحل تراجع الأسعار أو الإنتاج، فإن التركيز ينصب على موازنة الإنفاق العام من العائدات النفطية ويكون مبرر تغطية العجزات على حساب أصحاب الدخل المحدود وخدمات التعليم والصحة والإسكان وصيانة البنية الأساسية. لذا من سلبيات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الريعي هي (العبدلي وآخرون، ٢٠١٠، ١٣٣)

- إيرادات الربيع يجب أن تأتي من أسواق خارج الدولة.
- الربيع يجب أن يكون مصدر الإيراد الرئيسي في الاقتصاد المحلي.
- المتلقي الرئيسي لإيرادات الربيع المباشرة هو الحكومة.
- النسبة الكبرى من نشاط السكان الاقتصادي تتمحور حول استهلاك وإعادة توزيع الربيع بدلاً من إنتاجه. (الجناحي، ٢٠٢١، ١٦٢)

لذا لا بد من التوجه نحو حلول وإيجاد بدائل للمشكلة، ومن الحلول والبدايل المطروحة في الساحة الاقتصادية، يمكن الاعتماد على الاستثمارات الخارجية كبديل للاعتماد على النفط، النمط البديل عن النفط الذي بدأ يهيمن هو تشجيع الاستثمارات الخارجية بغرض تنويع القاعدة الاقتصادية واستحداث بديل للاعتماد على الربيع النفطي، ولهذا النسق من التنمية الاقتصادية بريقه في المنطقة، وان اعتماد الاستثمارات الخارجية بديلاً على النفط يتضمن خطورة لا تقل عن الخطورة المتضمنة الاعتماد على النفط، وتكمل هذه الخطورة في وجود تلك الاستثمارات خارج نطاق السيادة الوطنية ووقوعها تحت سيطرة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة المضيفة، هذه المشاريع في الواقع سلبياتها بأنها لا تخلق قاعدة اقتصادية تضمن تنمية شاملة ومستدامة وقادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان. (الجناحي، ٢٠٢١، ١٦٥)

٦- الانموذج النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على الانموذج الكلاسيكي الحديث لنظرية النمو الاقتصادي، وفق نظرية Cobb-Douglas، بصيغتها المطورة بواسطة (Mankiw, et al 1992) والتي تمثلها الصيغة الآتية:

$$Y = K^a H^{\beta} (AL)^{1-a-\beta} \dots\dots 1 \quad 0 < a < 1 \quad \beta = 1-a$$

اذ تمثل Y الانتاج الكلي K رأس المال المادي H، رأس المال البشري L، قوة العمل. يفترض الانموذج ان التغيير متحيز الى قوة العمل، اي انه يؤدي الى تغيير نوعية العمل، ومن هنا ينتقل اثر التقدم التقني في النمو الاقتصادي ولهذا فان:

$$A(t) = A(0)e^{gt}$$

حيث انه تمثل A(t) التطور التقني لعنصر العمل وان A(0) تمثل المستوى التقني السائد، فإن ضالة البحث والتطوير في العراق، واعتماد التغيير التكنولوجي على الخارج، لذا ثمة محددات خارجية للتغيير التكنولوجي في العراق ومنها التجارة الدولية والانفتاح على الاقتصادات من خلال المورد الوفير، واتباعا لما اقترحه (Yusf&Omer, 2019)، لذا فإن حد التقدم التكنولوجي هو دالة خطية في عدة متغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق التي لم تشملها دالة انتاج كوب – دوكلان عام 1956 التي اقترحها (Solow) وطورها (Mankiw, et al 1992)، والتي تمثل محددات النمو الاقتصادي وهي كالاتي:

$$A = F(T) \dots\dots 2$$

$$Y = (K, L, H, T) \dots\dots 3$$

T تمثل التجارة الدولية بالاعتماد على درجة الاعتماد على المورد (K_n) ستكون الدالة المقترحة المعادلة ٤

$$Y = (K, L, H, K_n) \dots\dots 4$$

واستنادا لهدف البحث في قياس وتقدير اثر المورد الوفير في النمو الاقتصادي والتحقق ما إذا كانت البنية الريعية تؤثر على العلاقة في العراق، سيضاف الموارد الطبيعية إلى دالة إنتاج كوب – دوكلاص، كما في المعادلة ٥ ، و سيكون توصيف الانموذج العام كالآتي:

$$Y = (S, K_n) \dots\dots 5$$

$$S = K + L + H \dots\dots 6$$

لذا فإن S هي متغيرات متحكممة في النمو الاقتصادي ، وان K_n هي درجة الاعتماد على المورد في الاقتصاد العراقي الريعي.

واتباعا لدراسة (Olyaungbo, 2019) ودراسة (Cavalcanti et al, 2011) تم ادخال المورد الطبيعي في دالة انتاج كوب دوكلاص مع بقية المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي. وسنستدل على الموارد الطبيعية بمؤشر يمثل درجة الاعتماد على المورد ونعبر عنه من خلال نسبة (الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات)، ووفرة المورد من خلاله وسيتم تقدير الأنموذج :

$$RGDP_t = INV_t^{b11} LAB_t^{b12} HUM_t^{b13} NARL_t^{b14} \dots\dots 7$$

$$RGDP_t = b_{11} INV_t + b_{12} LAB_t + b_{13} HUM_t + b_{14} NARL_t \dots\dots 8$$

وسيكون الشكل القياسي للدالة كما في المعادلة ٨ ، وبعد تحويل المعادلة للشكل اللوغاريتمي تصبح المعادلة كما في المعادلة ٩

$$\ln RGDP_t = b_{11} \ln INV_t + b_{12} \ln LAB_t + b_{13} \ln HUM_t + b_{14} \ln NARL_t \dots\dots 9$$

حيث يشير $RGDP_t$ إلى الناتج الإجمالي الحقيقي ($2003 = 100$) ، INV_t يشير إلى إجمالي الاستثمار المحلي، HUM_t الاستثمار في رأس المال البشري، تمثل LAB_t عدد العمال، $NARL_t$ يشير إلى درجة الاعتماد على المورد الطبيعي، وغطى البحث الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ في العراق وتم الحصول على البيانات المنشورة في تقارير البنك الدولي $WD data$. أما المتغيرات المستقلة فقد قسمت على عدة متغيرات وهي، رأس المال المادي معبرا عنه (رأس المال الثابت الاجمالي / الانتاج الاجمالي الحقيقي)، والمعلمة الثانية القوى العاملة ، معبرا بمؤشر انتاجية العمل الذي نحصل عليه من (اجمالي الانتاج الحقيقي / عدد العمال)، ومتغير الاستثمار في رأس المال البشري معبرا عنه بحاصل جمع (الانفاق التنموي العام على الصحة + الانفاق التنموي العام على التعليم / اجمالي الانفاق العام) ، ومتغير الموارد الطبيعية معبرا عنه بمؤشر درجة وفرة المورد من خلال نسبة (الصادر النفطية / الصادرات الكلية) وقد استخدم هذا المؤشر من قبل (Sbia et al, 2013)، (Ampofo, et al, 2020) .

ثانيا - بناء الأنموذج القياسي المستخدم بتقدير اثر المورد الوفير في النمو الاقتصادي :

١- توصيف واختيار معلمات الأنموذج: يتبنى هذا البحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات للابطاء الموزعة المطورة A-ARDL المقترح بواسطة كل من Sam et al. (٢٠١٩) ويتمثل التطوير في احصائية اختبار F الجديدة لاختبار الحدود bounds test، تستخدم لاختبار ابطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى وقدموا القيم الحرجة لهذا الاختبار عند المستويات المعنوية كافة، وقد وضع هذا الاختبار لتجاوز المشكلة المتعلقة بالحالات في المولدة للتكامل المشترك ، التي يمكن تصنيفها إلى حالتين تتعلق الأولى ب degenerate case ، بالوضع الذي يكون فيه الابطاءات الاولى للمتغيرات المستقلة في المستوى غير معنوية احصائيا في نموذج تصحيح الخطا غير المقيد وتسمى هذه الحالة degenerate lagged independent variables case ، ولتجاوز هذه المشكلة فقد افترض نموذج ARDL في نسخته المطورة من قبل (shin, 1998)، المطورة Pesaran et

(Sam et al, 2001 ، المسماة نموذج PSS ، ان يكون المتغير التابع متكامل من الدرجة الاولى (Sam et al., 2019)، وتعلق الثانية degenerate case، بالحالة التي يكون فيها الإبطاء الأول للمتغير التابع في المستوى غير معنوي احصائياً في نموذج تصحيح الخطأ المقيد، ويتم التحقق من هذه المشكلة باستخدام إحصائية T، المتضمنة في نموذج PSS، ويمكن صياغة النموذج النظري لهذا البحث ARDL process سيتم تقدير العلاقة الدالية وكالاتي:

$$\Delta \text{RGDP}_t = \lambda + \phi \ln \text{RGDP}_{t-1} + \epsilon \ln \text{INV}_{t-1} + \xi \ln \text{LAB}_{t-1} + \alpha \ln \text{HUM}_{t-1} + \mu \ln \text{NARL}_{t-1} + \sum_{i=1}^k b_{11i} \Delta (\ln \text{RGDP}_{t-i}) + \sum_{i=0}^k b_{12i} \Delta (\ln \text{INV}_{t-i}) + \sum_{i=0}^k b_{13i} \Delta (\ln \text{LAB}_{t-i}) + \sum_{i=0}^k b_{14i} \Delta (\ln \text{HUM}_{t-i}) + \sum_{i=0}^k b_{15i} \Delta (\ln \text{NARL}_{t-i}) + \sum_{ij} \gamma_{ij} \text{DUMI} + \alpha_{ij} \text{DUMS} + \hat{\epsilon}_{t1} \quad ..10$$

لذا سيمثل بتعبير DUMI عن متغيرات وهمية تستخدم للتحكم في القيم المتطرفة وتحديد اثارها عن النماذج المقدر، وتعبير DUMS متغيرات وهمية تستخدم في التحكم التغيرات الهيكلية من نوع location shift وتحديد اثارها عن النماذج المقدر، وتعبير المعلمة λ عن حد تصحيح الخطأ الذي يجب ان يكون سالبا ومعنويا احصائياً لكي تكون هذه النماذج قادرة الى العودة للتوازن، ويشير Narayan & Smyth (2006)، الى ان دايناميكيات الاجل القصير في نموذج ARDL ضرورية لاستقرار معاملات الاجل الطويل، وتشير ($\mu, \alpha, \xi, \epsilon, \phi$)، الى مقدرات يمكن من خلالها الوصول إلى معاملات الاجل الطويل، اما a_i فهي عن مقدرات يمكن من خلالها التوصل لمعاملات الاجل القصير، وترتكز منهجية اختبار الحدود المطور للتكامل المشترك ضمن منهجية ARDL على ثلاثة اختبارات وهي:

➤ اختبار تجميحي لإبطاء المتغيرات في المستوى يركز على إحصائية F، ويهدف لاختبار فرضية العدم

$$H_0: \lambda = \phi = \epsilon = \xi = \alpha = \mu = 0$$

➤ اختبار T للإبطاء الاول للمتغير التابع في المستوى وهو يستخدم لاختبار فرضية العدم

$$H_0: \lambda = 0$$

➤ اختبار F لإبطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى وهو يستخدم لفرضية العدم

$$H_0: \lambda = \phi = \epsilon = \xi = \alpha = \mu = 0$$

٢- الاختبارات التي اجريت على الانموذج وكما يلي:

تم اجراء ثلاثة انواع من الاختبارات على الانموذج وهي كما يلي :

أولاً- الاختبارات الاقتصادية : إذ يتم مقارنة قيم واشارات معالم الانموذج المقدر، مع قيم واشارات المتغيرات المتوقعة في النموذج الاقتصادي من خلال مطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية .

ثانياً - الاختبارات الإحصائية : توضح الاختبارات الإحصائية احتساب الانحرافات الكلية والجزئية للمتغيرات التي يتكون منها الأنموذج ، واختبار معنوية الدالة، من خلال اختبار معنوية المتغيرات التفسيرية تجاه المتغير التابع ، في هذا الاختبار يتم مقارنه قيمه (t)المحتسبه ، مع قيمه (t)الجدوليه عند درجة الحرية (N-K-1) وبمستوى المعنوية المطلوب ، يتم على أساسها اما قبول الفرضية اورفضها ، فضلا عن اختبار معامل التحديد المعدل (R)، ويوضح هذا الاختبار نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع (Yi) التي تفسرها المتغيرات التوضيحية (Xi) وتقع قيمها بين الصفر والواحد.

ومن خلال اختبار (F) ، يتحدد معنوية الانموذج المقدر ككل ، ويقارن هذا الاختبار بين قيم (F) المحسوبة وقيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية محدد ودرجات الحرية (N-K - 1) ، لغرض قبول أو رفض فرضية العدم. (فتح الله سحر، ٢٠٠٦: ٢٩)

واستخدمنا بهذه الدراسة ، اختبار الخطأ المعياري في تحديد كون التقديرات B_0, B_1, B_2, B_3, B_4 تختلف عن الصفر اختلافا معنوياً أو غير معنوي ، أي إذا كانت التقديرات مأخوذة من المجتمع الإحصائي ، معاملات الحقيقة مساوية للصفر أي ($B=0$) مقابل الفرضية البديلة ($B \neq 0$) ، و مقارنة الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة فإذا كان الخطأ المعياري اقل من نصف القيمة العددية للمعامل المقدر فهذا يدل على أن التقدير ذو معنوية إحصائية وبالعكس. (Koutsoyiannis, 1991: 110-118)

ثالثاً- الاختبارات القياسية: يتضح من الاختبارات القياسية ، اختبار وتوافق تحقيق الفروض المختصة بالمتغير العشوائي في النموذج القياسي ، فإذا وجد اختلاف يعني هناك مشاكل في النموذج ، وتم استخدام برنامج (Eviews12) ، وقمنا بإجراء الاختبار ديكي فلر ADP و فيليبس بيرون PP لمتغيرات الدراسة ، ومن نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) ، نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، وتحديد فترات الإبطاء الأمثل للنموذج (ARDL) ، نتائج اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار الحدود ، ومن النتائج المقدرة لنموذج حد تصحيح الخطأ ، والنتائج المقدرة للعلاقة طويلة الأجل ، اختبار السكون (stability) وأخيراً اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي: . Jarque Bera

رابعاً- الاختبارات المستخدمة في الأنموذج القياسي

يتبين من نتائج اختبار سكون واستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وحسب اختبار ديكي فلر (ADF) ، واختبار فيليبس بيرون (PP) ، وذلك ليتم الكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير المعتمد (حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في العراق ، إذ تشير النتائج بان القيم المحسوبة من اختبار (ADF) ، كانت اكبر من القيم الحرجة لكل المتغيرات ومستقرة وساكنة في الفرق الاول بمستوى معنوية (٥%) ، لذا نتخذ قراراً بقبول فرضية العدم اي عدم وجود جذر الوحدة ، ونرفض الفرضية البديلة كما يبينه الجدول ١ .

الجدول (١) اختبار ADF جذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية

Varibles	Test for unit root in	Included in Test Equation	t-statistical	5%	Prob*
Y	1st difference		2.766	1.96	0.008
X1	1st difference		5.29	3.02	0.000
X2	1st difference		4.55	3.04	0.002
X3	1st difference		3.34	3.02	0.06
x4	1st difference		2.96	1.96	0.005

المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

الجدول ٢ يبين اختبار فيليبس بيرون (PP) ، ويتضح من نتائجه، أن بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى (Level) في الحالتين (بدون الحد الثابت أو الاتجاه العام ، ومع الثابت فقط) ، لذلك فإن هذه السلسلة لا تتصف بالسكون ، أي أنها غير مستقرة وهذا يعني وجود عشوائية في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، وحسب الصيغة الضعيفة فان حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي غير كفوءة في المستوى ، ولكنها مستقرة في الفرق الأول .

الجدول (٢) استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار (PP)

Varibles	Test unit root in		t-statistical	اختبار فيليبس بيرون pp	
				5%	Prob [*]
Y	1st difference	None	2.74	1.96	0.009
X1	1st difference	In tercept	5.29	3.02	0.000
X2	1st difference	In tercept	4.97	3.02	0.000
X3	1st difference	In tercept	3.34	3.02	0.026
x4	1st difference	None	2.92	1.96	0.006

الجدول: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)
ثانيا : اختبار التكامل لنموذج الانحدار الذاتي لتباطوء الفجوات الزمنية الموزعة

١- اختبار جذر الوحدة

للقيام باختبار التكامل ا وفق انموذج ARDL ، لابد من التعرف على سمات المتغيرات الداخلة في الأنموذج ، وبعدها نختبر سكون واستقرارية السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات ، واستخدمت هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع ، واختبار pp، ومن خلال نتائج سكون واستقرارية السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في نموذج العراق ، وباستخدام اختبار ADF, PP, يتبين لنا كما هو في الجداول (١،٢) عدم وجود جذر الوحدة في المتغيرات الداخلة في الانموذج بعد اخذ الفرق الأول لكل من المتغيرات حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (Y)، والمتغيرات التوضيحية ومنها نسبة تكوين راس المال الثابت (X_{1i}) و انتاجية العمل (X_{2i}) ، رأس المال البشري والمتمثل بالانفاق على الصحة مضافا له الانفاق على التعليم / إجمالي الانفاق العام (X_{3i})، ومتغير درجة الاعتماد على المورد الوفير متمثلا بمتغير الصادرات النفطية/ إجمالي الصادرات (X_{4i}) ، لذا تعد جميع السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات خالية من جذر الوحدة ومستقرة .

٢- نتائج تقدير درجة الاعتماد على المورد الوفير في النمو الاقتصادي باستخدام طريقة الانحدار

الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الجدول (٣) يبين ، ملخص نتائج اختبار منهجية ARDL لدالة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R = ٠.٩٧٩) وهذا يعني (٩٧ %) من التغير في المتغير المعتمد تفسرها المتغيرات التوضيحية ، كما تبين معنوية الأنموذج ككل من خلال قيمة اختبار F

المحسوبة والبالغة (١٥٠.١٥٨٠) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية عند أي مستوى معنوية مبينة معنوية النموذج ككل .

الجدول (٣) النمو الاقتصادي باستخدام اختبار الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 08/26/22 Time: 14:57
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 16
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.103181	0.108374	0.952091	0.3584
X1	-0.948724	0.192221	-4.935579	0.0003
X2	9.628430	8.210199	1.172740	0.2619
X2(-1)	-19.75037	8.236550	-2.397893	0.0322
X3	0.863877	0.116332	7.425940	0.0000
X4	-223.8799	86.20483	-2.597069	0.0221
C	2160.850	882.8981	2.447451	0.0294
R-squared	0.985776	Mean dependent var	4124.190	
Adjusted R-squared	0.979211	S.D. dependent var	2008.225	
S.E. of regression	289.5532	Akaike info criterion	14.44377	
Sum squared resid	1089934.	Schwarz criterion	14.79228	
Log likelihood	-137.4377	Hannan-Quinn criter.	14.51180	
F-statistic	150.1580	Durbin-Watson stat	2.201907	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: اعدت بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

٣-اختبار الحدود(bounds)

الجدول ٤ يبين نتائج اختبار الحدود لانموذج حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أن القيمة لاختبار (F- statistic) المحسوبه والبالغة (٢٩.٨٢٢) ، هي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية العظمى والبالغة (٤.٣٧) عند مستوى معنوية (٠.٠١)، بمعنى أن المعادلة متكاملة، وهذا دليل واضح على وجود علاقة تكاملية وتوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج ، وبالتالي نتخذ قرار بقبول الفرضية البديلة وبرفض فرضية العدم .

الجدول (٤) نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

النتيجة	F-statistic المحسوبة		الإصدار
يوجد تكامل بين المتغيرات المستقلة مع المتغير المعتمد عند جميع المستويات المعنوية ١% و ٥% و ١٠% و ٥%	٢٩.٨٢٢٢٤		الانموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
	٢.٢	٣.٠٩	١٠%
	٢.٥٦	٣.٤٩	٥%
	٢.٨٥	٣.٨٧	٢.٥%
	٣.٢٩	٤.٣٧	١%

المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

٤-اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

اختبار عدم ثبات التباين الموضح في الجدول ٥ ، هو إحدى الاختبارات التشخيصية ، ويتبين لنا نتائج عدم ثبات التباين للأنموذج المقدر ، إذ يتضح أن القيمة المحتملة لكل من (F-Statistical) وقيمة (chi-square) وهي أكبر من ٠.٠٥ أي معنوية .

الجدول (٥) اختبار عدم ثبات التباين للانموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	6.242509	Prob. F(6,13)	0.0029
Obs*R-squared	14.84690	Prob. Chi-Square(6)	0.0215
Scaled explained SS	6.135736	Prob. Chi-Square(6)	0.4082

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID*2
 Method: Least Squares
 Date: 09/28/22 Time: 22:10
 Sample: 2001 2020
 Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-288938.8	146329.6	-1.974576	0.0699
Y1(-1)	-26.17666	17.96159	-1.457369	0.1687
X1	-23.45097	31.85836	-0.736101	0.4747
X2	-575.6006	1360.740	-0.423005	0.6792
X2(-1)	3970.361	1365.108	2.908460	0.0122
X3	28.25033	19.28065	1.465216	0.1666
X4	35812.06	14287.40	2.506549	0.0263

R-squared	0.742345	Mean dependent var	54496.70
Adjusted R-squared	0.623427	S.D. dependent var	78203.38
S.E. of regression	47989.91	Akaike info criterion	24.66459
Sum squared resid	2.99E+10	Schwarz criterion	25.01309
Log likelihood	-239.6459	Hannan-Quinn criter.	24.73262
F-statistic	6.242509	Durbin-Watson stat	1.382703
Prob(F-statistic)	0.002860		

المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

٥- بعد أستكمال اختبار جذر الوحدة والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الانموذج، وبالتالي الانتقال إلى الاختبارات التشخيصية والقياسية ، للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية التي تؤثر في دقة نتائج الاختبار ، وذلك باستخدام الارتباط الذاتي المتسلسل من خلال اختبار (Breush-Godfrey correlation LM Test) كبديل عن اختبار DW- statistics كونه غير دقيق ويعطي نتائج مضللة ، اذ يتبين في الجدول (٦) نتائج اختبار الارتباط الذاتي في نموذج العراق وكالاتي :

الجدول (٦) نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للعراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.152123	Prob. F(2,11)	0.3513
Obs*R-squared	3.463925	Prob. Chi-Square(2)	0.1769

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 08/25/22 Time: 21:39

Sample: 2001 2020

Included observations: 20

Presample missing value lagged residuals set to zero.

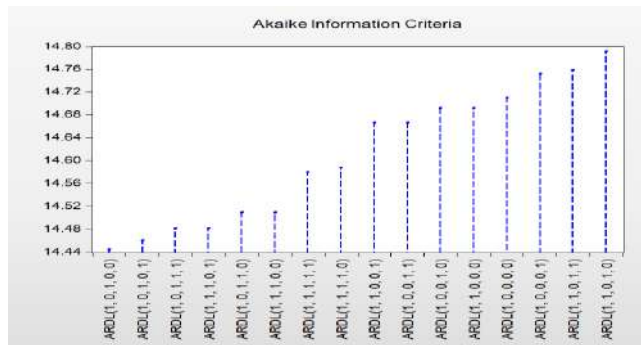
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	0.010929	0.107392	0.101766	0.9208
X1	-0.033259	0.205631	-0.161740	0.8744
X2	-4.204744	9.275171	-0.453333	0.6591
X2(-1)	4.881874	8.816142	0.553743	0.5908
X3	0.017659	0.119215	0.148129	0.8849
X4	8.348817	87.36330	0.095564	0.9256
C	-47.72576	906.6883	-0.052637	0.9590
RESID(-1)	-0.475939	0.371344	-1.281664	0.2263
RESID(-2)	0.276597	0.470653	0.587689	0.5686
R-squared	0.173196	Mean dependent var	4.89E-13	
Adjusted R-squared	-0.428116	S.D. dependent var	239.5098	
S.E. of regression	286.2233	Akaike info criterion	14.45358	
Sum squared resid	901161.5	Schwarz criterion	14.90166	
Log likelihood	-135.5358	Hannan-Quinn criter.	14.54105	
F-statistic	0.288031	Durbin-Watson stat	1.639598	
Prob(F-statistic)	0.955945			

المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

تبين النتائج الضاهرة في الجدول ٦ ، أن النموذج المدروس في العراق يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ، وذلك من خلال القيمة المحتملة البالغة (٠.٣٥١٥) ، والتي هي اكبر من (٠.٠٥) ، ولذا نتخذ قراراً بقبول فرضية العدم ، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ للبقاوي .

٦- فترة التباطوء المثلى لمنهجية ARDL

بعد استكمال اختبارات درجة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة ، والتأكد من عدم تكاملها من الدرجة الثانية ، لذا سنقوم بتحديد فترة الإبطاء المثلى ، بالاعتماد على معيار (Akaike) ضمن نموذج ARDL ، ومن سمات هذا المعيار ، يعتبر معيار متقدم لتحديد رتبة النموذج الأمثل ، ويتم اختيار الرتبة بالاستناد إلى أقل قيمة للمعيار . لذا تم تحديد عدد فترات الإبطاء استناداً إلى معيار اكاكي ومن ثم اختبار القيم المتباطئة وقد تبين لنا نتائج نموذج الدراسة للعراق (١ , ٠ , ١ , ٠ , ٠) كما في الشكل (١) اختبار القيم المتباطئة حسب اختبار Akaike .



المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

٧-تقدير نموذج الاجل الطويل والقصير باستخدام ARDL

نموذج تصحيح الخطأ هو الخطوة الثانية في نموذج ARDL ، يستخدم لتحديد العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الدراسة ، ويتضمن الفرق الأول فضلا عن تصحيح الخطأ، وفترة تباطؤية واحدة يرمز له (Lnindex-1) ، في هذا النموذج نقيس تصحيح الخطأ ، لإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع ، وباستخدام المتغيرات (x1,x2,x3,x4) لتقدير نموذج تصحيح حد الخطأ والمتغير التابع (Y) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كما مبين في الجدول (٧).

الجدول (٧) نتائج التقدير للعلاقات قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات التفسيرية والمتغير التابع

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y1)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/29/22 Time: 08:46				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 20				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2160.850	882.8981	2.447451	0.0294
Y1(-1)*	-0.896819	0.108374	-8.275256	0.0000
X1**	-0.948724	0.192221	-4.935579	0.0003
X2(-1)	-10.12194	5.325452	-1.900672	0.0797
X3**	0.863877	0.116332	7.425940	0.0000
X4**	-223.8799	86.20483	-2.597069	0.0221
D(X2)	9.628430	8.210199	1.172740	0.2619
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1.057878	0.231991	-4.560002	0.0005
X2	-11.28649	6.381939	-1.768505	0.1004
X3	0.963268	0.109905	8.764532	0.0000
X4	-249.6379	113.2786	-2.203752	0.0462
C	2409.462	1150.610	2.094074	0.0564
EC = Y1 - (-1.0579*X1 - 11.2865*X2 + 0.9633*X3 - 249.6379*X4 + 2409.4620)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	29.82224 4	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	20	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.23
		1%	4.28	5.84

المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

وستنطبق إلى التحليل الاحصائي والاقتصادي وفق نموذج حسب وروده في منهجية نموذج (ARDL) وكما يلي:

من الجدول (٧) يتضح قيمة معلمة المتغير المعتمد لتباطؤ (Y1(1)) اذ بلغت القيمة (٠.٨٩٦٨١٩) وهي ذو إشارة سالبة باحتمالية تساوي (٠.٠٠٠) ، ان هذا الشرط يؤكد وجود التكامل في المدى القصير كما يظهر في الجدول (٧) نتائج اختبار تصحيح حد الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات الأنموذج ، يتبين أن أفضل حالة نختارها من النموذج للاعتماد عليها هي الحالة الثابتة ، ولا بد من التطرق الى اشارة المعلمت ذات اهمية في الاختبارات الاقتصادية، والتي من خلالها تستخرج انماط علاقات المعلمت . يتبين ان النمو الاقتصادي يتأثر بمتغير نسبة تكوين راس المال الثابت (X1) ، اذ بلغت قيمته (-٠.٩٤٨٧٢٤) بمعنى ان ارتفاع نسبة تكوين راس المال الثابت بنسبة (١%) ، يؤدي الى انخفاض حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق بمقدار (٠.٩٤%) . اما بالنسبة لمتغير انتاجية العمل المتباطئ لفترة

زمنية واحدة (X2-1) فقد بلغت قيمته المقدرة (- ١٠.١٢١٩٤) ، وكانت اشارة معامل المرونة لمعلمته سالبة ، اي ذات علاقة عكسية مع حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي والسبب ان انتاجية العامل الفعلية في العراق غير حقيقية ومنخفضة ، وهذا يفسر الارتفاع في انتاجية العامل بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (١٠.١٢%) ، والمعلمة احصائيا معنوية ، في حين تبين ان انتاجية العمل للفترة الحالية فقد بلغت قيمته (٩.٦٢٨٤٣٠) ، باشارة موجبة اذ ان نسبة ارتفاع انتاجية العمل للفترة الحالية (١%) تقود إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٩.٦٢%) فضلاً عن أن متغير الإنفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للفترة الحالية (X3) من شأنه ان يحدث اثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي اذ قدر معامل المرونة للمتغير (٠.٨٦٣٨٧٧) ، وجاءت اشارته موجبة وعلاقتة طردية مع النمو الاقتصادي ، اي ان رفع نسبة الانفاق على مؤشر راس المال البشري بمقدار (١%) يقود الى رفع النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٨٦%) ، وذلك لكون الانفاق على راس المال البشري يمثل استثمارا حقيقيا منتجا في مجال الصحة والتعليم وهذا ضروري لتطوير الاقتصاد العراقي ، كما تبين ان النمو الاقتصادي في العراق يتأثر بمتغير درجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير والمشير له (بنسبة الصادرات النفطية /اجمالي الصادرات) كمؤشر (X4) وجاءت اشارة معلمته سالبة اذ بلغت قيمته (-٢٢٣.٨٧٩٩) ، اي ان زيادة نسبة الصادرات النفطية بمقدار (١%) في العراق تقود الى خفض النمو الاقتصادي الحقيقي بمقدار (٢٢٣.٨%) ، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي في صادراته على قطاع احادي الجانب متمثلا بقطاع النفط فضلا عن كون الصادرات السلعية مواد خام من غير تصنيع ، مع اهمال القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني ومنها قطاعات الزراعة والصناعة والقطاع السياحي مما يقود إلى عدم تنوع الهيكل الاقتصادي للعراق.

٨-نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل :

بعد استكمال تحليل نموذج تصحيح معامل حد الخطأ ، والتأكد من التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المذكورة آنفاً، سنتجه لقياس وتقدير العلاقة طويلة الأجل ضمن نموذج ARDL . سنتضمن هذه المرحلة تقدير المتغيرات في الاجل الطويل .

الجدول (٧) يبين لنا نتائج العلاقة المقدرة بين المتغيرات التفسيرية ومعلماتها في الاجل الطويل ، كانت المتغيرات التفسيرية في تقدير العلاقة طويلة الأجل كما أشرنا اليها سابقاً وهي X1,X2,X3,X4 مع المتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي (Y)، وقد ظهرت بعض الإشارات للمعلمات المقدرة في الاجل الطويل مطابقة للنظرية الاقتصادية والبعض مخالف لها ومنها معنوية وكما في الجدول (٧) ، يوضح الجدول نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغيرات المدروسة في النموذج ، حيث بلغت نتائج معامل مرونة متغير نسبة تكوين راس المال الثابت (-١.٠٥٧٨٧٨) ، باحتمالية (٠.٠٠٠٥) prob ، وذات إشارة سالبة ومعنوية في مؤشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي وجاءت إشارته مطابقة مع الاجل القصير ، أي أن ارتفاع نسبة راس المال الثابت بوحدة واحدة يقود إلى خفض النمو الاقتصادي بمقدار (١.٠٥٩%) .

اما انتاجية العمل (x2) فقد بلغت قيمة معامل المرونة للمتغيره (-١١.٢٨٦٤٩) ، وبدرجة احتمالية prob (0.1004) ، وذات إشارة سالبة وغير معنوية في مؤشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي وجاءت إشارته مطابقة مع الاجل القصير ، أكدت ذلك قيمة معلمة t المحسوبة والتي بلغت (١.٧٦٨) أي أن ارتفاع انتاجية العمل بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي بمقدار (١١.٢٨%) .

اما متغير راس المال البشري (x3) بلغت قيمة معامل مرونته بمقدار (٠.٩٠٣٢٦٨) ، وبدرجة احتمالية prob (٠.٠٠٠٠) ، وذات إشارة موجبة ومعنوية في متغير النمو الاقتصادي وجاءت إشارته مطابقة مع

الأجل القصير ، أي أن زيادة الانفاق على رأس المال البشري ممثلاً بالإنفاق العام على الصحة والتعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٩٦٩%).

أما متغير (x4) فظهرت نتائج علاقة عكسية مع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، حيث بلغت قيمة معامل مرونته (-٢٤٩.٦٣٧٩) ، وبدرجة احتمالية (٠.٠٤٦٢) ، وذات إشارة سالبة ومعنوية في النمو الاقتصادي ، وجاءت إشارته مطابقة مع الأجل القصير ، وقيمة t المحسوبة كانت تساوي (٢.٢٠٣) أي أن زيادة درجة الاعتماد على المورد الوفير الذي يمثل نسبة (صادرات النفط / إجمالي الصادرات) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي بمقدار (٢٤٩.٦٣%).

الجدول (٧) موضحاً نتائج التحليل الإحصائي للمدى القصير والطويل باستخدام برنامج Eview12 ، ظهرت العلاقات الإحصائية التي يتفق قسماً منها مع التنبؤ الاقتصادي، في حين أظهر البعض الآخر من معلمات الانموذج القياسي اختلافاً واضحاً ، فنجد أن علاقة نسبة تكوين رأس المال الثابت مع المتغير المعتمد النمو الاقتصادي جاءت سلبية ومعنوية ، أكدتها قيمة t المحتسبة وهي أكبر من قيمة نظيرتها t الجدولية ، وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية إذ أن سوف يؤدي إلى خفض حصة الفرد من الناتج الحقيقي لعدم فاعلية السياسة الاستثمارية المطبقة في تحقيق ذلك القدر من التراكم الراسمالي الذي يحقق معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والمرغوب فيه ، فضلاً عن اختلال العلاقة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب، لذا فإن مشكلة الاقتصاد العراقي تتمثل في كيفية استقرار معدلات نمو اقتصادي حقيقي عند مستويات مقبولة لضمان نهوض اقتصادي من خلال تنفيذ خطة تنموية شاملة) . وهذا يتفق مع دراسة (الاسكوا ، ٢٠٠٧) ودراسة (ادريوش وآخرون ، ٢٠١٦، ١٧٧-١٨٩)

أما المتغير الثاني انتاجية العمل فقد جاء بإشارة سالبة إلا أنها غير معنوية وأن تكون الإشارة سالبة يعني انخفاض حصة الفرد بزيادة انتاجية العمل ويعزى ذلك لكون (ان التحول في النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة التحويلية البسيطة يشكل مصدراً رئيساً للزيادة الإنتاجية لذا فإن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى قطاع صناعي متين يعمل على إيجاد نمو اقتصادي حقيقي ، وان استراتيجية الاقتصاد العراقي ركزت على القطاعات الخدمية ذات القيمة المضافة المنخفضة ولأسيما القطاعات المالية وقطاع البناء وهذا الأمر أعاق نمو الإنتاجية الحقيقي لأن الخدمات أقل حاجة لرأس المال وأقل انفتاحاً على المنافسة الدولية مما يضر بالنمو الاقتصادي والإنتاجي ويؤدي إلى زيادة العمالة الغير رسمية) ، في حين إذ هذه العلاقة كانت غير معنوية وهذا مؤشر على العلاقة بين المتغيرين في البحث ، وهذا يتفق مع دراسة (العبدلي وآخرون ، ٢٠١٠، ١٢٨)

أما المتغير الثالث الانفاق على رأس المال البشري فقد جاء بعلاقة موجبة ومعنوية وهذه العلاقة منطقية ومعقولة فبزيادة الاهتمام بالصحة والتعليم يكون تأثير ذلك إيجابياً في النمو الاقتصادي .

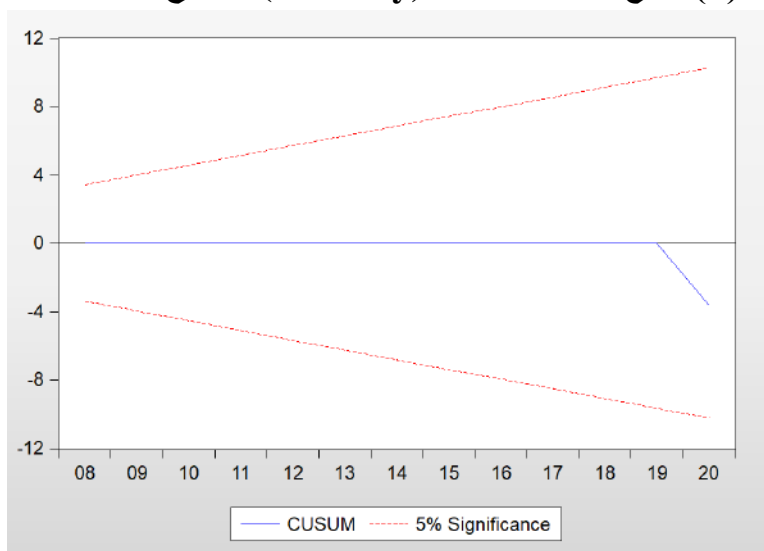
في حين جاءت إشارة المتغير الرابع سالبة معبراً عن مؤشر درجة الاعتماد على المورد الوفير في تحديد النمو الاقتصادي ، الذي قاد إلى النمو المفقور في العراق ، بمعنى أن زيادة الصادرات النفطية لم تحل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر والتضخم في الاقتصاد العراقي ، بل على العكس رفعت من المديونية الداخلية والخارجية ، وزادت من معدلات البطالة والفقر وأيضاً قادت إلى وجود الطبقة داخل المجتمع العراقي ولذلك لم يرتفع متوسط الدخل الفردي.

٩- اختبار السكون (staibility) لانموذج ARDL المقدر

سنجري الاختبار الأخير وهو اختبار السكون الهيكلي للنموذج المقدر في الأجل القصير والطويل للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) ، في أنموذج الانحدار الذاتي ذي الاتجاهات المتباطئة ARDL ، أي بمعنى إيجاد المجموع التراكمي للبواقي المتتابع CUSUM ، والذي تم تطويره من قبل Brown et.al ، ومفاده يشير

إلى ضرورة ظهور الرسم البياني للاختبار (CUSUM) ، داخل حدود المنطقة الحرجة بمستوى معنوية (٠.٠٥) ، وتقود هذه الحالة الى اتخاذ قرار بقبول فرضية العدم ، وهذا يعني أن جميع المعلمات مقبولة ومستقرة ، و على الرغم من التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الأزمات التي أثرت سلبا في هذا النشاط وبعد إجراء الاختبار كما في الشكل (٢) تبين ان اختبار السكون يقع داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية ، ويدل هذا على أن الاختبارات الإحصائية تكون ثابتة بسكون المعلمات في الإجل القصير والطويل لنموذج ARDL المقدر للعينة المستخدمة في الدراسة .

الشكل (٢) نتائج اختبار السكون (staibility) لنموذج ARDL المقدر

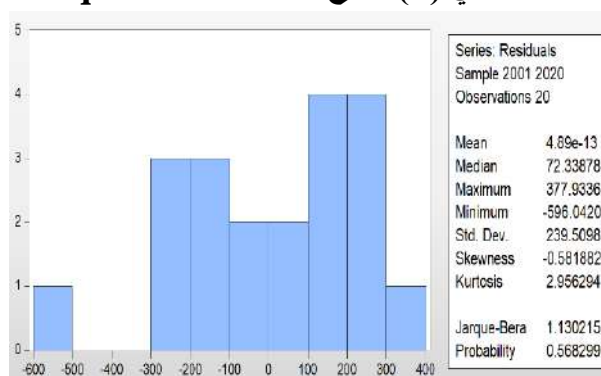


المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

١٠- اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي: Jarque-Bera

يستخدم هذا الاختبار لبيان صلاحية النموذج وتحسينه ، إذ يعتمد نموذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على عدد من الفرضيات التي تشمل صلاحية استخدام النموذج في اتجاهات التنبؤ ، وفي اختبار فرضية الدراسة ، والتي تنص على أن الأخطاء العشوائية يجب ان تتبع التوزيع الطبيعي ، ولأيوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ، كما أن ما يؤكد صلاحية الأنموذج هو اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية . وقد أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera بان القيمة الإحصائية قد بلغت (٠.٥٦) وهي أعلى من قيمة لحد المعنوية (٠.٠٥) وبالتالي فإن قيمة (JB<Xa2) وهذا أدى الى ان يأخذ صيغة مقارنة لشكل الجرس لذا سوف نرفض فرضية العدم القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (٣) نتائج الاختبار Jarque-Bera



المصدر: اعدت بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)
الاستنتاجات

مما سبق نستنتج ما يأتي :

- ١- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا، يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي ، وعلى مورد النفط الطبيعي المتوفر داخل الأرض ، وهذا اثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي الحقيقي.
- ٢- من الجانب التطبيقي ، تم التعبير عن التجارة الخارجية بدرجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير وفي العراق النفط هو المورد الوفير والمعتمد عليه بشكل كبير في تكوين الناتج الإجمالي ، اذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من ٩٠% من الناتج القومي.
- ٣- من خلال الاطلاع على نتائج الجانب التطبيقي اتضح أن التجارة والانفتاح على العالم الخارجي مثبت للنمو الاقتصادي .
- ٤- وباستخدام اختبار PP, ADF ، تبين ان النموذج مستقر وساكن ولايحتوي على جذر الوحدة بعد إجراء الفرق الأول لكل المتغيرات ، لذا تعد جميع السلاسل مستقرة ولاحتوي على جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات .
- ٥- جاءت متغيرات الأنموذج باشارات ومعلمات منها يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنها من يناقض ذلك ، فنجد أن علاقة نسبة تكوين رأس المال الثابت مع المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) جاءت سلبية ومعنوية اكدتها قيمة (t) المحسوبة وهي أكبر من t الجدولية وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما المتغير الثاني انتاجية العمل فقد جاء باشارة سالبة الا أنها غير معنوية وأن تكون الاشارة سالبة يعني انخفاض حصة الفرد بزيادة إنتاجية العمل ، في حين ان هذه العلاقة كانت غيرمعنوية وهذا مؤشر على العلاقة بين المتغيرين كمؤشر لدراستنا، إما المتغير الثالث الإنفاق على رأس المال البشري فقد جاء بعلاقة موجبة ومعنوية وهذه العلاقة منطقية ومعقولة فزيادة الإنفاق على مؤشر رأس المال البشري ممثلا بالصحة والتعليم يكون تأثير ذلك إيجابيا في النمو الاقتصادي .
- في حين جاءت اشارة المتغير الرابع سالبة ممثلا الصادرات النفطية إلى / اجمالي الصادرات كتعبير عن مؤشر (درجة الاعتماد) على المورد الوفير في النمو الاقتصادي التي تقود الاقتصاد العراقي الى النمو المفقر وهذا يتوافق مع نظرية باكواتي.
- ٦- تبين من اختبار السكون أن جميع المعلمات مقبولة ومستقرة ، و على الرغم من التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الأزمات التي أثرت سلبا في هذا النشاط ، ويدل هذا على أن الأختبارات الاحصائية تكون ثابتة بسكون المعلمات في الأجل القصير والطويل لنموذج ARDL المقدر للعينة المستخدمة في الدراسة .
- ٧- كما وجد من نتائج الاحصائية لاختبار الحدود بأن هناك علاقة تكامل مشترك ، أي يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

المقترحات

بناءً على ماتقدم من استنتاجات من الجانبين النظري والتطبيقي نقترح مايلي:

- ١- لابد من البحث عن موارد أخرى تخدم الاقتصاد وعلى أن تكون متجددة ويمكن تنميتها لكي يتم الاستمرار
- ٢- في استخدامها كمورداً إقتصادياً على المدييات القصيرة و المتوسطة و البعيدة.
- ٣- إعادة توزيع الدخل القومي والعمل على تنويعه من خلال ايجاد بدائل للنفط الخام، والاتجاه نحو تحفيز القطاعات الأخرى المكونة للدخل القومي كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي في العراق.
- ٤- تحفيز قطاع التصدير بسلع أخرى متنوعة وتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتصاد الريعي .
- ٥- العمل على جعل الانفتاح الاقتصادي محفزاً للنمو الاقتصادي الحقيقي، من خلال تخفيض إنتاج النفط لتفادي التذبذبات في تغيرات أسعار النفط.

قائمة المصادر

- ١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي اسيا الاسكوا (٢٠٠٧) ، تحليل الاداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في الاسكوا، العدد الخامس ، الامم المتحدة ، نيويورك
- ٢- الدليمي اسماعيل (٢٠٢١) ، أهمية تحول الاقتصاد العراقي من الريعي الى الإنتاجي ، المجلة الاقتصادية الملحق العراقي للنخب والكفاءات، بغداد ، العراق ، ص٧٤٤
- ٣- الدليمي نجم (٢٠٢٣) ، سمات وخصائص الاقتصاد العراقي الريعي، المجلة الاقتصادية للنخب والكفاءات ، بغداد ، العراق ، ص٢٦٠
- ٤- العبدلي سعد نجم ، عائدة فوزي،مناضل عباس حسين (٢٠١٠) ، قياس وتحليل اثر انتاجية العمل وراس المال على الصناعات التحويلية في العراق، جامعة بغداد ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد٥، مجلد ١ ،ص١٢٠-١٣٣
- ٥- فتح الله سحر، بخيت حسين علي (٢٠٠٦) ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن

- 1- Ampofo, G. K. M., Cheng, J., Asante, D. A., & Bosah, P. (2020). Total natural resource rents, trade openness and economic growth in the top mineral-rich countries: New evidence from nonlinear and asymmetric analysis. *Resources Policy*, 68, 101710
- 2- Cavalcanti, T. V. D. V., Mohaddes, K., & Raissi, M. (2011). Growth, development and natural resources: New evidence using a heterogeneous panel analysis. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 51(4), 305-318
- 3- Kacou, K. Y. T., Kassouri, Y., Evrard, T. H., & Altunta, M. (2021). *Trade openness, export structure, and labor productivity in developing countries: Evidence from Panel VAR approach*. *Structural Change and Economic Dynamics*. doi: <https://doi.org/10.1016/j.strueco.2021.11.015>
- 4- Hamdi, H., & Sbia, R. (2013). The relationship between natural resources rents, trade openness and economic growth in Algeria. *Economics Bulletin*, 33(2), 1649-1659
- 5- Idris, J., Yusop, Z., & Habibullah, M. S. (2016). Trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective. *International Journal of Business and and Society*, 17(2), 281.
- 6- Kautsyianes , *Theory of Econometrics*, 2 Ed (1964)

- 7- Majumder, M. K., Raghavan, M., & Vespignani, J. (2020). Oil curse, economic growth and trade openness. *Energy Economics*, 91, 104896
- 8- Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 107(2), 407-437.
- 9- Mohamed, Nashwa Mostafa Ali. (2018). The Development role of GCC Foreign Trade under Resources Curse, Openness and Institutional Quality. *Arab economic and business journal*. 13, 209-2019.
- 10- Olayungbo, D. O. (2019). Effects of oil export revenue on economic growth in Nigeria: A time varying analysis of resource curse. *Resources Policy*, 64, 101469
- 11- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 70(1), 65-94
- 12- Shrestha, S., Kotani, K., & Kakinaka, M. (2021). The relationship between trade openness and government resource revenue in resource-dependent countries. *Resources Policy*, 74, 102332.
- 13- Yusuf, S., & Omar, M. R. (2019). Trade Openness and Economic Growth of Tanzania. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 12 (3) 1-10.